



كلمة الدكتور كمال شحادة  
رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي  
"الهيئة المنظمة للاتصالات"

في ورشة عمل برعاية سعادة النائب سعد الحريري  
"المنتدى العربي للأعمال"

يوم الخميس الواقع فيه 5 فبراير 2009

في فندق موفنبيك - بيروت

صاحب السعادة،

حضرة الأساتذة الكرام،

أيها الحفل الكريم،

يشكل قطاع الاتصالات محرك أساسي للاقتصاد الوطني، ويسهم في تعزيز الإنماء المتوازن؛ وسوف يؤدي تحريره إلى فتح السوق أمام الاستثمار الخاص وأمام المنافسة، مع ضمان حماية حقوق المستهلكين.

لقد أناط قانون الاتصالات رقم 431 الصادر عام 2002 الهيئة المنظمة للاتصالات بمهمة تعزيز المنافسة والاستثمار في قطاع الاتصالات وتطويره، تمهيداً لخفض أسعار الخدمات وتعزيز جودتها، وإدخال المنافسة وزيادة الخيارات المتاحة للمستهلكين وتحفيز الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة، في بلد كان رائداً بين دول المنطقة في مجال الاتصالات قبل أن يصبح اليوم في ذيل اللائحة، بعد أن تأكلت شبكاته بسبب قلة الاستثمار وضعف المنافسة وغياب هيكلية حديثة ترعى تطوير القطاع. إن ما تقوم به الهيئة اليوم يتم في ضوء تطبيق القانون وبناءً على أفضل التجارب والمعايير الدولية التي أثبتت المنافع الناتجة من تحرير الاتصالات بالنسبة إلى الشركات والمستهلكين والاقتصاد، وأهمها ما يتعلق بالاستثمار والنمو.

بناء على هذه المعطيات، وضعت الهيئة برنامجاً لتحرير قطاع الاتصالات يؤمن كل المنافع للمواطن اللبناني وللإقتصاد الوطني، كما ورد في البيان الوزاري لحكومة الإرادة الوطنية الجامعة (المادة 56) تموز 2008. ويرتكز على المقومات التالية:

## أولاً: تحرير الحزمة العريضة (Broadband)

إن تحرير الحزمة العريضة فائقة السرعة (**Broadband**) وبناء شبكات وطنية سوف يستقطب استثمارات كثيرة إلى لبنان، ويؤدي إلى إنشاء منصة ألياف بصرية (**Fiber optic**) تهدف إلى نقل وربط المعلومات بين كافة المناطق، مع ترابط وسعات دولية تلبية حاجة السوق اللبناني، إضافة إلى خدمات ذات جودة عالية بتقنيات حديثة متوفرة في سائر البلدان ويفتقدها لبنان، كل ذلك يصبّ في مصلحة المستهلك اللبناني وكافة مقدمي خدمات المعلومات والإنترنت في لبنان.

يتبين من تجارب بلدان أخرى عالمية أن كلّ اختراق إضافي في استخدام الحزمة العريضة بواقع 20 في المئة، ينتج نمواً نسبته 0.6 في المئة في الناتج المحلي. كما تجدر الإشارة إلى أنّ تحرير الحزمة العريضة واعتمادها على هذا الأساس، له تأثير كبير على نمو وإنتاجية الشركات من خلال اعتماد الوسائل والخدمات المتطورة وتسهيل الشمولية. فالمؤسسات والشركات المتصلة بشبكة الإنترنت بسرعة تفوق الـ 2 mbps لها إنتاجية أكبر بنسبة 4% من تلك التي لديها سرعة اتصال بالإنترنت أقلّ منه.

كذلك تبين تجارب البلدان الأخرى العالمية التأثير الإيجابي للحزمة العريضة على الأعمال، بحيث أنّ كلّ زيادة بنسبة واحد في المئة (1%) في معدّلات اختراق خدمات الحزمة العريضة، يؤدي إلى زيادة في الأعمال بنسبة 0.2-0.3 بالمئة سنوياً. تهدف الهيئة، من خلال تحرير الحزمة العريضة، إلى أن يقارب عدد المشتركين في خدمات الحزمة العريضة الـ 400,000 مشترك وذلك في حلول العام 2019 مع عرض شامل ومغزٍ يبلغ 40 – 50 د.أ./ شهرياً (الإنترنت فائق السرعة -- تصفح ونقل البيانات الرقمية والترفيه -- الفيديو والاتصالات -- صوت) للمواطنين، مع سرعة تصل إلى 10Mbps و 600 د.أ./ شهرياً للشركات مع عدة عروض متنوّعة (الإنترنت فائق السرعة ونقل المعلومات ، والترفيه الرقمي – التواصل بالفيديو والهاتف والاتصالات الصوتية) مع سرعة تصل إلى 1 GBps .

بناء على هذه المنافع الاقتصادية العديدة، ووفقاً لقانون الاتصالات، تحرص الهيئة على تحرير الحزمة العريضة (**Broadband**) وإصدار التراخيص اللازمة للقطاع الخاص لبناء شبكات أساسية تربط النقاط الأساسية في أهم المدن

اللبنانية (Metro)، وشبكات ربط المناطق التي تغطي كافة الأراضي اللبنانية (Core)، إضافة إلى شبكات الوصول (Access) التي تصل الشبكة الوطنية وشبكات ربط المناطق، إضافة إلى شبكات تربط لبنان بالخارج.

### ثانياً. خصخصة و تحرير قطاع الخليوي وإصدار رخصة ثالثة لشركة اتصالات لبنان "ليبان تيليكوم"

لا يكمن الهدف الأساسي من عملية الخصخصة في الحدّ من الدين العام ، إنما في تحفيز النمو.

إن الدولة اللبنانية هي من الدول الأربعة الوحيدة في العالم ( على غرار ليبيا، و كوريا الشمالية و كوبا) التي لا تزال تملك شبكتي الخليوي، علماً بأنّ تحرير قطاع الخليوي سوف يؤدي إلى انخفاض جذري في الأسعار وتحسين نوعية الخدمات وضح استثمارات ضخمة إلى لبنان وتأمين طيفاً واسعاً من المنافع للمستهلك والشركات والاقتصاد الوطني عموماً، من خلال زيادة استعمال خدمات الاتصالات، وتوسيع مروحة الخيارات، وخفض الأسعار، وتوفير تقنيات وخدمات جديدة، والوصول إلى مناطق مفتقرة إلى هذه الخدمات. كما أنه تبين بأن كل زيادة بنسبة 10 في المئة في معدّلات استعمال الهاتف الخليوي في الدول النامية تؤدي إلى زيادة نسبتها 1.2 في المئة في الناتج المحلي.

كما أنه مع خصخصة شبكتي الخليوي الحاليّتين ودخول المشغلّ الثالث إلى السوق اللبناني وهو شركة ليبان تيليكوم ، من المتوقع أن يقارب معدّل اختراق الخليوي الـ 60 في المئة في غضون أربع سنوات من التحرير (سيناريو متحفّظ). يُترجم هذا الأمر واقعياً بما يقارب 2.66 مليون مشترك في الهاتف الخليوي في السوق. بهدف تأمين المنافسة مع المشغلّ الثالث، فإنّه من المتوقع أن يخفض مشغلي الهاتف الخليوي الحاليين أسعارهما بنحو 30 ٪ كمرحلة أولى، وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن تشهد الأسعار انخفاضا بمعدل يبلغ 5 ٪ سنوياً بعد السنة الثانية.

بناء عليه، تعمل الهيئة على تحرير السوق وإدخال المنافسة إليه عبر عملية الخصخصة والتحرير. وقد وضعت الهيئة، بالاشتراك مع المجلس الأعلى للخصخصة ووزارة الاتصالات دفتر الشروط واقترحت آلية شفافة وتنافسية لخصخصة ، بشكل يؤمن أعلى مردود للخزينة، وأعلى درجات المنافسة، وأوسع مشاركة للجمهور اللبناني عبر الاكتتاب العام بأسهم الشركات التي سوف يتم خصخصتها. كما تحرص الهيئة على إنشاء شركة "ليبان تيليكوم"، وعلى تأمين كل شروط نجاحها

من خلال الترخيص والأنظمة، ومن ضمنها تأمين تردّات خاصة بها بين 900 و1800 ميغاهيرتز، كي تقدّم خدمات الجيلين الثاني والثالث، مع إمكانية أن يتمّ تخصيص لها نحو مليوني رقم.

هذا ما نحضّر له التزاماً منّا تجاه شركة "البيان تيليكوم"، ونحن على استعداد لنبحث مع إدارتها الجديدة تأمين فرص نجاحها في سوق تنافسية. وإن التسريع في عملية تعيين أعضاء مجلس إدارة شركة "البيان تيليكوم" ("اتصالات لبنان") سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات وزيادة قيمة الشركة وإرساء أرضية ثابتة للعمل بين المشغّلين في السوق، فضلاً عن زيادة المنافسة في سوق الهاتف الثابت والخلوي وخدمات "الحزمة العريضة" الأخرى.

تؤكد الهيئة المنظمة للاتصالات مرة جديدة على أهمية تحرير قطاع الاتصالات الذي من شأنه أن يؤمن خلق فرص عمل جديدة ليس فقط في قطاع الاتصالات، بل أيضاً في قطاعات أخرى مساندةً مستقطباً العديد من الاستثمارات، ناهيك عن أثره في زيادة إنتاجية المؤسسات اللبنانية وتفعيل قدراتها التنافسية وتحفيز نمو قطاع المعلومات. ونحن على أتمّ الثقة بأنّ تحرير قطاع الاتصالات له تأثير إيجابي على خزينة الدولة لجهة الارتباط الوثيق بمردود إضافي من الخصخصة ذاتها وزيادة مرونة الاقتصاد اللبناني، و التراخيص التي سوف تُمنح لمقدّمي الخدمات ، وإدخال المنافسة، وتحفيز الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة.